بسم الله الرحمن الرحيم



التجريح النسبي في بعض الأمكنة دون بعض ممن خَرَّج لهم البخاري في صحيحه

بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14– 2010/7/15م
بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية

إعداد

د/ زكريه بنت أحمد محمد غلفان زكري

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بقسم الدراسات الإسلامية

جامعة جازان

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

لا يخفى على كل ذي لُبٍّ ما نلمسه في الوقت الحاضر من انتعاشة علمية؛ تشمل مجالات متعددة، على رأسها علم الحديث النبوي الشريف، فهو عِلْمُ تهرع له النفوس، عِلْمُ يغبطنا عليه المستشرقون الغربيون؛ لأنه صان للمسلمين تراثاً أخذه كل جيل عن سابقه؛ وفق ضوابط وقواعد محكمة رصينة تنمُّ عن عبقرية علمائنا الأكابر؛ فالطريق ناخ له أبو زرعة وأبو حاتم والخطيب، وكابده أحمد والبُخاري والذهبي وابن حجر وابن رجب وابن عبد الهادي، ولاقى لأجله الدار قطني وابن تيمية وابن كثير أصنافاً من الأذى والضّر.

فحري بنا طويلبوا هذا العلم أن نعرف قدر أنفسنا ونتحقق قدر الثقل المنوط بنا للنهوض به. هذا، وقد حررت قواعد التصحيح والتضعيف، وعُرف الغث من السمين واستبان الصبح لذي عينين، ألا أن هناك مِن القواعد الهامة لم يُذكر إلا عرضاً دون إطالة في بيانها وتفصيل حيثياتها، ومِن هذه القواعد "الجرح النسبي لبعض الرواة" مِن أجل هذا وددت أن أزيح اللثام عن الرواة الذين جرحوا جرحاً نسبياً من خرَّج لهم البُخاري في جامعه، فكانت هذه الوريقات تحت عنوان: "التَّجريح النّسبي في بعض الأمكنة دون بعض ممن خَرَّجَ لهَم البخاري في صحيحه". واشتمل على تمهيد ومبحثين وخاتمة.

التَّمهيد وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: أهمية صحيح البخاري.

المطلب الثاني: أسباب تضّعيف الراوي أو توثيقه في بلد دون بلد.

المطلب الثالث: المقصود بالتّجريح النِّسبيّ وعلاقته بعلم العلل.

المبحث الأول: مَن ضُعف في روايته في بلد دون بلد ممن خَرَّجَ له البُخاري في صحيحه. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: من حدَّث في مَكان لم تكنْ معه فيه كتبه، وحدَّث في مكان آخر من كتبه.

المطلب الثاني: مَن سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط.

المبحث الثاني: من ضُعف إذا حدَّث عن أهل إقليم دون إقليم، ممن خرَّج له البُخاري في الصحيح.

وفيه مطلبان: المطلب الأول: مَن حدَّث عن أهل مِصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدَّث عن غيره فلم يحفظ.

المطلب الثاني: مَن حدَّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظوا، وحدَّث عنه غيرهم، فلم يقيموا حديثه.

ثم الخاتمة، وتليها فهرس المصادر والمراجع. وهذا الجهد وعلى الله التكلان

التمهيد

المطلب الأول: أهمَّيَة صحيح البُخاري:

لا شك عند كل ذي عقل، ودين أنَّ علم الحديث من أهم العلوم الشَّرعية، فالجامع له، العارف بأصوله قد جمع كلِّ العلوم ورشد واهتدى، والفاقد له، المعرض عنه قد ضلَّ وغوى، ولم يزدْ نفسه إلا الوبال، والتخَّسير، وهو أساس لكل العلوم، فما من عالم في فنٍّ من فنون العلم إلاَّ ويجب عليه أنْ يتعلّم هذا العلم، حتَّى يميَّز به بين الصَّحيح والضعيف، ومن أبرز من عني بأحاديث رسول الله ε، الإمام البُخاري رحمه الله فألَّف كتاب "الجامع الصحيح" الذي يُعد أصح كُتب السُّنة، بلْ إنَّه أصحُّ كتاب بعد كتاب الله عزَّ وجل، وموضوعه الأحاديث المسندة المرفوعة إلى رسول الله ε، وقد أراد البُخاري أنْ يكون كتابه كِتاب دِراية؛ بالإضافة إلى أنه كتاب رواية، ومن أجل ذلك اتَّبع طريقة تميز بها عن الإمام مسلم في صحيحه، وذلك بتقطيع الأحاديث وتفريعها وإيرادها تحت أبواب. ولأهمَّية صحيح البُخاري لقي عناية من العلماء في مختلف العصور، ما لم يلقه مُصَنَّفٌ قبله أو بعده[1].

المطلب الثاني

أسباب تضعيف الراوي أو توثيقه في بلد دون بلد

إن طبيعة الطلب للحديث جعلت الكثير مِن الرواة يرحلون مِن بلادهم ويتنقلون بين الأمصار إلاّ أن هذا كان له أثره السَّلبي والنِّسبيّ على بعض الرَّواة، مما أدى إلى ضعف الرَّاوي ضعفاً مقيداً وليس مطلقاً في روايته في بلد معين أو عن أهل بلد معين ، أو تضّعيفه مِن جهة رواية أهل بلدٍ عنه ، مما يترتب على ذلك اختلاف درجات أحاديث الشيخ ، فأحاديثه في منطقة معينة تكون صحيحة ، وفي أخرى ضعيفة أو فيها مقال. وهذا يعود إلى أسباب متعددة، يمكن إجمالها وتقسيمها كالآتي:

أولاً: أسباب تعود إلى الرَّاوي نفسه. فقد يكون الرَّاوي ضعيفاً بالنسبة لبلد معين.

(أ) إما لكونه لم يحفظ عن أهل هذه البلد؛ لِقِلِّة مُكْثِه عندهم فقد لا يطيل الإقامة مما لا يجعله يضبط ما حفظه ، أو لكونه سمع منهم بعدما كبر[2].

(ب) أو يكون قد رحل إلى تلك البلاد دون أنْ يحضر كتبه معه، أو لفقدها أثناء سفره ، أو لكونه جاء مِن أجل زيارة أو تجارة .

(ج) أو بسبب انشغاله بأمر من الأمور كأن يتولى القضاء ، أو منصباً إدارياً عندهم، أو لأسّباب أخرى .

(د) أو يضعف عن أهل بلد لأسباب خفية [3].

ثانياً : أسباب تعود إلى الآخذين عنه .

---

(1) ينظر خصائص أهل الحديث والسنة/ محمد محب الدين الوزير (ص/ 72) بتصرف

(2) انظر الجرح والتعديل، لإبراهيم اللاحم (ص/108) ، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة لجمال المطيري (499/1).

(3) انظر دراسات في الجرح والتعديل ، للأعظمي (ص/128) .

فقد يكون تضعيف الرَّاوي في بلد معين؛ ليس لأنه ضعيف بحد ذاته بل لأنّ الضَّعف مِن الآخذين عنه. فيؤثر ذلك في الحكم على ما رووه عنه بما يجرح الرّاوي جرحاً نسّبياً مِن قبل الآخذين عنه وهذا يعود للأسّباب التالية:

(أ) كونهم لم يحفظوا عنه ؛ لقلة مكثه عندهم ، أو لعدم إحضار كتبه أو لفقدها أو لكونهم ضعفاء في أنفسهم.

(ب) عدم إفادتهم منه حال مُكْثِه عندهم لانشغالهم بأمور أخرى عنه.

(ج) أن التلميذ قد يلتقي بالشيخ في مكان معين فيسمع منه بعض الأحاديث ، ولكنه لا يتقنها كما ينبغي، ومع ذلك يحدث عنه فترة من الزمن على تلك الحالة؛ ثم يلتقي بالشيخ مرة ثانية في مكان آخر؛ فيسمع منه تلك الأحاديث؛ فيصحح له الأوهام التي وقعت له في السماع الأول، وعليه فأحاديثه في المكان الأول أقل درجة من الأحاديث في المكان الثاني للعلة السابقة ، وقد أشار إلى شيء من ذلك الحافظ ابن رجب[1].

فمن كان من الرّواة هذا حاله كان الطعن في حقه مقيداً، واحتاج الأمر إلى تتبع حال الرّاوي وأقوال النُّقاد فيه، والتماس التفسير للجرح مِن أقوال سائر النُّقاد، لإنزال كل من الجرح والتوثيق مكانه ولإنصاف الرَّاوي؛ فإذا لم يتقن حديث أهل بلد، أو ضاع أصله عنهم ضُعّف فيما روى عنهم، وإذا حدَّث عن غيرهم مِن أهل بلده؛ أو ممن أتقن حديثهم، أو ممن اعتمد أصله في التحديث عنهم وثق في ذلك؛ فالرّاوي وإن كان يخطئ في شيء، لا يُقضى عليه بالضعف في كل ما روى، وإنما يرد ما أخطأ فيه، ويقبل منه ما ضبط وأتقن حفظه.

المطلب الثالث

المقصود بالتجريح النسبي وعلاقته بعلم العلل

هناك طائفة من الرّواة نُعتوا بالوثاقة، والتَّثبيت في الرِّواية، لكنْ ثمَّة حالات تُضَعّف فيها بعض رواياتهم عدولاً عن الأصل، واستثناء مِن القاعدة الكلِّية، وهذا ما يصطلح عليه عند علماء هذا الفنّ **بالتّضعيف النِّسبي**، فمن هؤلاء مَن يُضعّف في روايته عن شيوخ معينين، أو في رواية أهل بلد مخصوص، أو في مكان خاص أو وقت خاص أو حالة مخصوصة. أي أن ضعف الرَّاوي مقيدٌ بشيء معين وليس مطلقاً .

---

(1) شرح علل الترمذي (767/2) ت/ د/ همام سعيد، وانظر : التأسيس في فن دراسة الأسانيد د/ عمر علي (ص/257).

فيُذكر الرَّاوي بالجرح بالنِّسبة لشيء معين مِن شيخ، أو طائفة، أو رِوايْة في بلدٍ دوْنَ بلد، أو نحو ذلك، فيكون قادحاً فيه بالنسبة إلى ذلك الشيء المعين دون غيره [1]. حيث أنّه قد يتطلب الحكم على الرَّاوي تفصيل القول فيه، بسبب اختلاف حاله في الزَّمان أو المكان أو الشّيوخ أو غير ذلك ، فيعطي الناقد بعد دراسة وافية بجميع حالات الراوي حكمه عليه، مفصلاً القول فيه، فما هو فيه قوي يصفه بذلك وما هو فيه بضده يصفه بذلك أيضاً.

فالرَّاوي قد يكون ضعيفاً سيء الحفظ، لكنه يرزق في بعض شيوخه طول ملازمة فيكون قوياً فيه، وقد يكون ثقة لكنه في بعض شيوخه يعرض له ما يضعف فيه بسببه، كأن يكون أخذ منه وهو صغير، أو لقيه مرة واحده فأخذ عنه، ولم يحكم ذلك ، أو ضاع ما كتبه عنه. والمسألة في هذا نسبية: **أي يمكن أن يكون الراوي ضعيفاً ولكنه في بعض شيوخه أشد ضعفاً، أو ثقة لكنه في بعض شيوخه أقوى منه في غيره، مع ثقته في الكل .**

وقد يوثق الراوي في روايته عن أهل بلد، لكونه حفظ عنهم، ويضعف في روايته عن أهل بلد آخر، لكونه لم يحفظ عنهم، إما لقلة مُكْثِه عندهم، أو لكونه سمع منهم بعد ما كبر، أو لأسباب أخرى، وربما استثنوا مِن التَّوثيق أو التَّضعيف بعض شيوخه، وقد يحدُّث بعض الرِّواة في بلد فيضبط حديثه، ويضبطه أهل ذلك البلد عنه، ثم يحدث في بلد آخر فيقع في حديثه أوهام، إما بسببه، أو بسبب الآخذين عنه. وقد يوثق الراوي إذا حدث مِن كتابه ويضعف إذا حدَّث مِن حفظه[2]. وعلم العلل يستند على علم الجرح والتَّعديل في التَّعرف على أخطاء الرّواة وأوهامهم وذلك بمقارنة رواياتهم، واعتبار مراتبهم في الضبط والإتقان لترجيح ما اختلفوا فيه، أو لقبول ما تفردوا به، وفي هذا يقول الإمام الخطيب البغدادي [3]: "السَّبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمعوا بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم في الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان.
وعليه نقول: إن علم الجرح والتعديل نقد أولي سهل ميسور يهتم بالقوادح الظاهرة كالضَّعف، والجهالة، والغفلة، وكثرة الخطأ والفسق. أمَّا علم العلل فهو نقد ثانوي أعلى من سابقه، وأدق. إذ هو علم يهتم بمتابعة الثقات ورواياتهم ، ولا يقنع بالحكم العام عليهم ، بل يُلاحقهم في حلّهم وترحالهم ، وينقد رواياتهم رواية رواية حتى تُعرف موافقات هذه الرواية ومخالفاتها . فمهمة العلل تبدأ من حيث انتهى علم الجرح والتعديل فإذا حكم علم الجرح والتعديل على أحد الرواة بأنه ثقة يبدأ علم العلل بمتابعة هذا الثقة ودراسة رواياته [4].

---

(1) انظر : مصطلح الحديث لابن عثيمين (ص/29) ، منهج الإمام أحمد في التعليل ، وأثره في الجرح والتعديل ، لأبي بكر بن الطيب كافي (ص/635) ، مباحث في علم الجرح والتعديل ، لقاسم بن سعد (ص/84) .

(2) انظر : الجرح والتعديل لإبراهيم اللاحم (ص/100 ، 108 ، 112).

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (295/2) ت / د/ محمود الطحان.

(4) انظر : شرح علل الترمذي / قسم الدراسة د/ همام سعيد (25/1) ، الوهم في روايات مختلفي الأمصار د/ عبد الكريم الوريكات (ص/69، 73) .

ونجد في كتب العلل كثيراً من الأحاديث المعلّة بسبب أمور ظاهرة كانقطاع في السَّند، أو جرح في الرَّاوي مما يتعلق بعدالته أو ضبطه، ومن المعلوم أن البحث في عدالة الرواة وضبطهم من اختصاص علم الجرح والتَّعديل، وهنا نلفت انتباه الباحثين إلى مادة هامة في الكلام على الرّواة، لا نجدها ضمن مصادرها المعهودة من كتب الجرح والتعديل، وإنما نجدها ضمن كتب العلل، لذا ينبغي الاعتناء باستخراج هذه المواد وتصنيفها وترتيبها لتوظف في الحكم الشامل على الرواة. ومن هنا ندرك التّكامل بين هذين العلمين، ومن ثم لا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر، وعليه فلا يمكن الحكم على الرّواة أو الأحاديث حكماً سليماً، وشاملاً إلا بتطبيق هذين العلمين تطبيقاً صحيحاً[1].

وما التَّجريح النِّسبي الذي هو مجال بحثي إلا دليل قوي على مدى الارتباط الوثيق بين علمي الجرح والتّعديل؛ والعلل، إذ بالنظر إلى بعض الأحاديث المعلّة لبعض الرّواة بسبب جرحهم جرحاً نسبياً، لا نجمل الحكم فيهم لوجود حديث، أو أكثر فيه علة بسبب هذا الرّاوي مع أنّه في أصله ثقة، فيكون من الإنصاف في حقه أن يضّعف في ذلك الحديث دون غيره، إذ هو ليس بضعيف مطلقاً، ولا بثقة مطلقاً، وإنما نفصّل القول فيه؛ لأنَّ وقوع الرَّاوي في الخطأ والوهم مما يجعل الحديث معلاً بذلك له أسباب دفعت الرَّاوي الثقة للوقوع في "العلَّة النِّسبية" مما يترتب على ذلك جرحه جرحاً نسبياً مقدراً ومن هذه الأسباب:

أولاً: اعتماد الراوي على التحديث من الكتاب، فإذا صار إلى بلد آخر ليس معه كتاب فحدث من حفظه وقع في الخطأ والوهم، أو فقده لكتبه إما بالسرقة أو الهدم أو الغرق أو الحرق.

ثانياً: سوء الحفظ الطَّارئ على الرَّاوي كالاختلاط، والتَّغير، والتَّلقين .

ثالثاً: الانشغال بالمناصب كتوليه القضاء .

وهذه الأسباب تؤثر على روايات الرّاوي سنداً ومتناً ، ممّا ينتج عنه علة في الحديث لا يمكن اكتشافها لأوّل وهلة، إلا بعد دُرْبه وروية وتأمُّل، بعدئذ يتوصل الباحث إلى أنَّ السَّبب في وقوع العلّة ، هو (الجرح النِّسبي)، لذلك الرَّاوي، ولابد للباحث من اتباع وسائل تعينه على تمييز تحديث الرَّاوي للحديث هل من حفظه أمْ من كتابه لاسيما في الرّواة الذين ضعفوا في حال تحديثهم من حفظهم دون كتبهم؟؟ فقد يحتاج إلى الحكم على بعض الرّواة ممن وصفوا بذلك ، أو أحاديثهم وتعظم الحاجة عند الاختلاف والترجيح .

(1) انظر : منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل ، / د . أبو بكر الطيب ، في (ص/275 – 581) .

المبحث الأول

من ضّعف في روايته في بلد دون بلد ممن خرج له البخاري في صحيحه:

المطلب الأول: من حدَّث في مكان لم تكن معه فيه كتبه وحدَّث في مكان آخر من كتبه:

مما يخلّ بضبط الرَّاوي للكتابة أنْ يدع الكتاب عند الأداء ويحدُّث من حفظه، وتوضيح ذلك: أن الرّاوي عند الأداء؛ إما أن يملي أو يحدّث من حفظه، أو من كتاب، أو يقرأ عليه غيره من حفظ، أو من كتاب وهو يسمع سواء كان حافظاً أم لا؛ إذا كان كتابه بيده أو بيد ثقة عنده ، والأرجح أن يحدَّث من كتاب ولا يتَّكُل على حفظه، لأنَّ الحفظ خوان ، ولذلك قال الخطيب " الاحتياط للمحدِّث والأولى به أنْ يروي من كتابه ليسلم من الوهم، والغلط، ويكون جديراً بالبعد من الزَّلل " [1]. وقال علي بن المدينّي " عهدي بأصحابنا وأحفظهم أحمد بن حنبل، فلما احتاج أن يحدّث لا يكاد يحدّث إلا من كتاب "[2]. وقال أيضاً: "قال لي سيدي أحمد لا تحدثني إلا من كتاب "[3]. وقد حدث بعض المحدثين، وهم أصحاب كتب، واتّكلوا على حفظهم ولم يُراجِعوا كتبهم فوقعوا في أوهام، ودخل الخلل في بعض مروياتهم ، وضُعفت بسبب ذلك تلك المرويات، وقد كشف الأئمة النُّقاد عن هذا الجنس من الرّواة ، وذكروا بعض الأحاديث التي وهموا فيها بسبب روايتهم لها من حفظهم دون كتبهم. فمن أسباب دخول الأوهام على أحاديث الرِّواة الذين ضبطوا مروياتهم في الكتاب: عدم اصطحابهم لكتبهم، أو فقدانهم لها في بعض رحلاتهم ، فيضطرون للتحدَّيث اعتماداً على الذَّاكرة ، فيقع الوهم بسبب ذلك في مرويات من سمع منهم في تلك الأماكن ، والحفاظ لا يحتجون بهذا الضرب من الأحاديث إلا ما توبع رواتها عليها وبتحديد من سمعوا منهم في الأماكن التي ضُعِّف حديثهم فيها. **والذين وقفت عليهم ممن هذا حالهم:**

1 إسماعيل الهُذلي (خ، م، د س)

هو إسماعيل بن إبراهيم بن معمر بن الحسن الهُذلي، أبو معمر القطيعي الهروي، توفى عام 236هـ.

قال الخطيب البغدادي: "خبرنا محمد بن أحمد بن رِزْق، قال: أخبرنا إسماعيل بن علي الخُطَبي، قال: حدثنا الحسين بن فَهْم أبو علي، قال: قال لي جعفر الطّيالسيّ: قال يحيى بن معين، وذكر أبا معمر: لا صلى الله عليه، ذهب إلى الرَّقه فحدَّث بخمسة آلاف حديث، أخطأ في ثلاثة آلاف".

ثم قال الخطيب – معلقاً على رواية الحسين بن فَهْم: " في هذا القول نَظر، ويبعد صحته عند من اعتبر، ولو كان صحيحاً لدوّن أصحاب الحديث ما غَلِط أبو معمر فيه لعظمه وفحشه، ولم يغفلوا عنه، كما دوَّنوا ما أخطأ فيه شعبة بن الحجاج، ومعمر بن راشد، ومالك بن أنس، وغيرهم، مع قلته في اتساع رواياتهم.

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (10/2).

(2) المصدر نفسه (12/2) .

(3) المصدر نفسه (12/2) .

والأشْبه في هذا المعنى ما أخبرنا البَرقاني ، قال : " قرأت على أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، سمعت أبا يعلى أحمد بن علي بن المثنى يحكى أنَّ أبا معمر حدَّث بالموصل بنحو ألفي حديث حفظاً ، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بالصَّحيح من أحاديثٍ كان أخطأ فيها، أحسبه قال : نحو من ثلاثين أو أربعين".
وقال الذهبيّ – معلقاً على رواية الحسين بن فَهْم – " هذه حكاية منكرة، وقد قال راويها عن جعفر، أبو علي الحسين بن فَهْم : ما حدّث أبو معمر حتى مات يحيى بن معين، وقال أيضاً: " ثبت سُنِّي، لم ينصفه ابن معين".
وقال ابن حجر: "جاء عن جعفر الطَّيالسيَّ عن يحيى بن معين أنّه أخطأ في حديث كثير، واستنكر الخطيب صحة ذلك عن يحيى، ولا يصح عنه إن شاء الله تعالى، وقال أيضاً: "ثقة مأمون"[(1)].
والظاهر أن وقوع الخطأ اليسير منه عندما حدّث بالموصل من حفظه لا يُضعَّفه مطلقاً وإنما هذا جرح نسبي مقيد بتحديثه ببلدة معينة وهي "الموصل" ومع هذا فقد كتب إليهم بالصّحيح من الأحاديث التي أخطأ فيها. ولكن لا نستطيع الجزم بأن كل من سمع منه بالموصل من حفظه قد بلغهم تصحيح ما أخطأ فيه.

2- جرير بن حازم (ع)

الإمام الحافظ جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع، أبو النضر الأزدي ثم العتكي البصري، توفي عام 175هـ.
وقال السَاجّي: صدوق حدَّث بأحاديثَ وهِم فيها وهي مقلوبة. وقال أحمد: "كَثير الغَلط"، وضَعَّف روايته بمصر، وروى عنه الأثر أنّه قال: "حدث بالوهم (بمصر)، ولم يكنْ يحفظ". وقال ابن حبَّان: "كان يخطئ؛ لأنَّ أكثر ما كان يحدَّ ث مِن حفظه"، وقال الأزديَّ: "صدوق"، وقال البُخاريّ: "ربما يهم"، وقال ابن عدي: "هو مستقيم الحديث صالح، إلا أنَّ روايته عن قتادة، فإنّه يروي عنه أشياء لا يرويها غيره. وقال ابن حجر: "ثقة لكنَّه في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدَّث مِن حفظه"[(2)]. ومثال على ذلك:
- حديث "**الإيمان يمانٍ والفقه يمان والحكمة يمانية**".

هذا الحديث رواه جرير بن حازم عن أيوب، وابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة عن رسول الله ε قال: "الإيمان يمان، والفقه يمان، والحكمة يمانية". قال ابن عديّ – بعد ذكره لهذا الحديث: "وهذا الحديث لا يُعْرف إلاّ لجرير بن حازم عن أيوب، وابن عون، ولم يروه عن جرير غير اللَّيث" [(3)]. وقد قال

---

(1) راجع ترجمته في: الطبقات الكبرى (359/7)، تاريخ ابن معين للدوري (404/4)، التاريخ الكبير (342/1)، الجرح والتعديل (157/2)، الثقات لابن حبان (102/8)، سؤالات الآجري لأبي داود (ص/ 228)، تاريخ بغداد (266/6)، التعديل والتجريح للباجي (363/1)، تهذيب الكمال (19/3)، تذكرة الحفاظ (471/2)، سير أعلام النبلاء (69/11)، الكاشف (243/1)، ميزان الاعتدال (377/1)، تهذيب التهذيب (239/1)، تقريب التهذيب (105/1).

(2) ترجمه في: التاريخ الكبير (213/2)، الجرح والتعديل (504/2)، تهذيب الكمال (524/4)، تهذيب التهذيب (60/2)، رجال صحيح البخاري (145/1).
(3) الكامل (129/2).

الإمام أحمد: "جرير بن حازم يروي عن أيوب عجائب "[1]. وقد ذكره الدَّار قطنيّ في علله[2] وقال: "فقال يرويه محمد بن سيرين، واختلف عنه فرواه ابن أبي زائدة، عن أشعث بن سِوار، عن ابن سِيرين، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وخالفه أيوب السختياني، وابن عون ويونس، وحبيب، وهشام، ومنصور بن زاذان، وأبو هلال الرَّاسبيّ، رووه عن ابن سيرين عن أبي هريرة وهو المحفوظ .... ". وقال ابن منده: "رواه سليمان بن حرب، وعارم موقوفاً، ورفعه معمر، وغيره، ورواه يحيى بن بكير، وغيره عن الليث عن جرير بن حازم عن أيوب، وابن عون مرفوعاً "[3].

يتضح مما سبق أن جرير بن حازم يعد من الأثبات وإن ضعفه نسبيّ، ولعل الوهم الواقع في حديثه "بمصر" بسبب ارتحاله إليها في الكهولة، ولم يكن معه كتبه فكان أن حدَّث مِن حفظه، فلم يكن ضبطه، وإتقانه كما كان قبل كهولته. وقد أشار ابن حبَّان؛ وابن حجر، إلى أن جريراً كان يحدّثُ من حفظه فيخطئ كما تقدم.

أما الإمام أحمد فقد قيد الوهم في حديثه مِن حفظه في " مصر " كما رواه عنه الأثرم، وقد وردت عدة أحاديث في كتب العلل؛ أخطأ فيها جرير بن حازم، كأن يرسل الحديث أو يوقفه أو يوصله أو يرفعه!! والصواب؛ خلاف ذلك.

3- جرير بن عبد الحميد (ع)

جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبيَّ، أبو عبد الله الرَّازي القاضيّ توفي سنة (188هـ). قال ابن حجر : "صحيح الكتاب كان في آخر عمره يهم من حفظه" .

أورد المزيّ قصة دالة على أنه لا يحدُّث من حفظه؛ لأنّه لا يحفظ، وإن كتبه غائبة عنه بالريّ عندما كان يجالس أبو الوليد الطّيالسيّ، وأبو داود الطّيالسيّ، حيثُ كان معهم أصل كتابه عن شعبة، فكان يسمع منهما، ويكتبون له ما يستحسنه من حديثهم ، ثم جعل يذكر الشيوخ ، فقالا له: "حدِّثنا فقال: لست أحفظ؛ كتبي غائبة عني، وأنا أرجوا أن أوتي بها". ثم في يوم ذكر شيئاً من الحديث فقيل له:" أكتُبك قد جاءت؟ قال: أجل"، فذهبا ينظران فيها، وقال إبراهيم: "فقلت قراءة لا يغلط مرة فكان ربما نعس فنام، ثم ينتبه فيقرأ من الموضع الذي انتهى إليه"[4].

فعليه نقول إن جريراً ثقة بلا منازع، وقد أجمل القول فيه ابن حجر بعبارة موجزة، تدل على أنّ الوهم كان في آخر عمره إذا حدَّث من حفظه أما كتابه فهو صحيح ، ووهمه من حفظه في آخر عمره قد يكون راجع بسبب كبر السن أو لانشغاله بهم القضاء. ولكن في الحادثة السابقة ما يدل على أنَّ جرير ممَّن يحدّثُ من كتابه، خشية أن يخطئ؛ لأنَّه لا يحفظ كَما قال عن نفسه.

(1) شرح علل ابن رجب (786/2) ط همام .

(2) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (327/9).

(3) الإيمان لابن منده (530/1) .

(4) راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد (181/7) ، التاريخ ليحيى بن معين برواية الدوري (306/3)، العلل ومعرفة الرجال (243/1).

وقد ذكرته في هذا المبحث؛ لأنَّ جرير ممَّن جرح بمكان معين ، فهو بهذا مجروح جرحاً نسبياً مقيداً بذلك المكان ألا وهو (العراق). **استنتجت هذا من خلال استقرائي لكتب العلل** ، فقد وقفت على حديث وهم فيه جرير؛ لأنّه حدَّث من حفظه، وكان ذلك "بالعراق"، وقد روى الحديث بعينة (بالرَّي) فجاء به على الوجه الصحيح . ولقد علل ذلك الرازي ؛ بأن الرَّواية الّتي رواها بالعراق كانت من حفظه.

ورجح رواية جرير الّتي رواها (بالري) والحادثة السابقة التي ذكرها المُزي تؤكد على أن جرير اَلم يروها (بالري) من حفظه وأن ما رواه بالري من كتابه إذ أنه قد امتنع عن التحديث من حفظه هناك عندما كانت كتبه غائبة عنه حتى جاءته. والحديث هو: قال أبو محمد[1]: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن عيسى بن الطّبّاع، عن جرير ، عن منصور ، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن القرثع، عن سلمان، عن النبي ε : " تدري ما يوم الجمعة ؟ " ... فذكر الحديث ؛ قال : " ما من مسلم يتطهر ... " [2]. فقال أبي: رواه جرير بالري ، عن مغيرة، ويشبه أن يكون حدّث بالعراق من حفظه هكذا، والحديث معروف من حديث المغيرة . قلت فأيهما أشبه ؟ قال: "المغيرة "[3] أ. هـ.

وعليه نقول: هذا الحديث فيه تأكيد على جرح جرير بن عبد الحميد جرحاً نسبياً مقيداً بمكان معين هو "العراق"؛ وإن ما حدَّث بالري من كتابه بخلاف ما حدَّث بالعراق فإنه من حفظه؛ فوقع الوهم منه ، إذ رواه عن "منصور" والمعروف هو عن "المغيرة".

4- حجاج بن محمد المِصيصي (ع)

حجاج بن محمد المصيصي – أبو محمد، الترمذي الأصل، توفي في ربيع الأول سنة ست ومائتين (206هـ).

وقال ابن حجر: "ذكره أبو العرب القيرواني في الضعفاء بسبب الاختلاط"، وقال أيضاً : "اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته"[4].

هذه العبارة تدل دلالة واضحة على جرح حجاج المصيصي جرحاً مقيداً بمكان معين ألا وهو " بغداد ".

5- حفص بن غياث (ع)

(**1**) في علل الحديث (573/2) ح (603) ت / فريق من الباحثين .

(**2**) الحديث من هذا الوجه ؛ أخرجه النسائي في " سننه " ، كتاب الجمعة ، باب فضل الإنصات وترك اللغو (104/3) ح (1403).

(3) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (5/ 440) ح (23729).

(4) يراجع ترجمته في: العلل ومعرفة الرجال (317/2)، بحر الدم (ص/ 107)، التاريخ الكبير (380/2)، تهذيب الكمال (456/1)، تهذيب التهذيب (180/2)، تقريب التهذيب (ص/153)، لسان الميزان (193/7).

حفص بن غياث بن طلق بن معاوية الكوفي، توفي عام (177هـ). قال ابن معين: "جميع ما حدث به حفص ببغداد، والكوفة فمن حفظه؛ كتبوا عنه ثلاثة آلاف، أو أربعة آلاف من حفظه". قال ابن خراش : "بلغني عن علي ابن المدينيّ، قال سمعت يحيى بن سعيد يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غيّاث فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بآخرة فأخرج إلي عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش فجعلت أترحم على يحيى". فهذا جرح نسبي مكاني محدد ببلدان معينة هي (الكوفة وبغداد)[1].

6- سعيد بن أبي عروبة (ع)

الإمام الحافظ عالم أهل البصرة سعيد بن أبي عَرُوبة –أبو النضر – البصري، وتوفي عام (157هـ).

قال أحمد بن حنبل : "مَن سمع مِن سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة – قال عبد الله – كان أبي يضعفهم"، وقال: "من سمع منه بالكوفة مثل محمد بن بشير ، وعبيدة فهو جيد" ثم قال : "قدم سعيد الكوفة مرتين قبل الهزيمة". وقال ابن أبي زياد: "وسمع منه ابن ادريس، وحفص بن غيّاث، وأبو أسامة، وعبدة سمعوا منه بالكوفة؛ حين قدمها قبل الطاعون، فسماعهم صحيح، إلا ما كان مِن أبي أسامة فإنَّ له منه سماعاً آخر قبل موته بقليل يقول فيه حدَّثنا سعيد بن أبي عروبة بالبصرة منذ بضع وخمسين سنة "[2].

وقيل لأحمد: "روى الكوفيّون عن سعيد غير شيء خِلاف ما روى عنه البصريّون قال : هذا مِن حِفْظ سعيد، كان يحدُّث مِن حفظه"[3].

7- سهيل بن أبي صالح (ع)

سهيل بن أبي صالح، واسمه ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، توفي سنة أربعين ومائة (140هـ)[4].

وقد جرح سهيل جرحاً مكانياً؛ وهو جرحه لأحاديثه بالعراق أنه نسي الكثير منه، وساء حفظه، قال ذلك الحاكم[5] في باب من عيَّب على مسلم إخراج حديث سهيل أحد أركان الحديث، وقد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول والشواهد؛ إلا أن غالبها في الشواهد وقد روى عنه مالك وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة الناقد لهم، ثم قيل في حديثه بالعراق أنه نسي الكثير منه وساء حفظه في آخر عمره".

---

(1) ترجمته في: التاريخ الكبير (370/2)، الجرح والتعديل (185/3)، تاريخ بغداد (188/8)، تهذيب الكمال (56/7)، تهذيب التهذيب (358/2).

(2) ترجمته في : العلل ومعرفة الرجال (77/3) ، التاريخ الكبير (504/3) ، الجرح والتعديل (65/4) ، الثقات (360/6) ، ضعفاء العقيلي (111/2)، بحر الدم (ص/ 175)، التعديل والتجريح (1085/3)، تهذيب الكمال (5/11)، من تكلم فيه وهو موثق (ص/ 87) ، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص/ 97)، تهذيب التهذيب (56/4) ، تقريب التهذيب (ص/239)، وانظر : الكفاية في علم الرواية (ص/135).

(3) شرح العلل لابن رجب (746/2).

(4) ترجمته راجع: التاريخ الكبير (104/4)، الجرح والتعديل (246/4)، تهذيب الكمال (223/12)، تقريب التهذيب (259/1)

(5) نقله عنه ابن حجر في التهذيب (231/4).

فهذا جُرح مقيد بمكان معين هو "العراق". وبما أن الإمام مالك لم يخرج من المدينة، وقد سمع منه وروى عنه ، فتكون أحاديث سهيل في المدينة أقوى من أحاديثه بالعراق؛ لأنه ساء حفظه واختلط.

8- شبيب بن سعيد (خ ، خد ، س)

شبيب بن سعيد التميمي الحبطي، أبو سعيد البصري ، توفي عام (186هـ).
قال علي بن المديني:" كان يختلف في تجارة إلى مصر وكتابه كتاب صحيح، وقد كتبتها عن ابنه أحمد بن شبيب". وقال ابن عديّ:"وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزُهريّ، إذ هي أحاديث مستقيمة؛ ليس هو شبيب بن سعيد الّذي يُحدِّث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه، ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب مِن حفظه فيغلط ويهم وأرجوا أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب" [1].

خلاصة القول فيه: أنه ثقة ويهم إذا حدث مِن حفظه؛ وإن كتابه صحيح. وقد قدم "مصر" في تجارته، وكتب عنه ابن وهب مِن حفظه؛ فوقع الغلط، والوهم في روايته عنه. فالجرح النَّسبيّ المكاني في حقه هو "في روايات ابن وهب عنه "في" مصر"، ولعل السَّبب في ذلك كما هو واضح من قول علي بن المديني؛ إنّهُ كان يختلف في تجارة إلى "مصر". فبما إنّهُ كان يذهب إلى مصر من أجل التجارة فالغالب إنّهُ لم يحمل كتابه معه ، وحدث من حفظه، فكتب عنه ابن وهب مِن حفظه فغلط، ووهم ، ووقعت المناكير في روايته عنه، وقد قال ابن عدي : "وأرجو أن لا يتعمد الكذب". وقد أورد له ابن عديّ في كامله ثلاثة أحاديث من رواية ابن وهب[2].

9- صخر بن جويريه (خ ، م ، د ، ت ، س)

---

(1) ترجمته في: التاريخ الكبير (233/4)، الجرح والتعديل (359/4)، الثقات (310/8)، الكامل (30/4)، تهذيب الكمال (360/12)، تهذيب التهذيب (269/4) ، تقريب التهذيب (ص/261).

(2) انظر الكامل (30/4).

الإمام المحدّث صخر بن جويَّرية أبو نافع التميمي مولاهم بني تميم، ويقال مولى بني هلال البصري، توفي سنة بضع وستين ومائة. قال ابن معين:" ليس حديثه بالمتروك إنما يتكلم فيه؛ لأنَّه يقال إن كتابه سقط". قال على بن المدينيّ عن يحيى بن سعيد:" ذهب كتاب صخر، فبعث إليه مِن المدينة"[1].

بما أنَّ كتابه سقط منه بعد خروجه من المدينة كان كلام النُّقاد فيه مِن قبل تحديثه من حفظه دون كتاب. فيكون حَدَّث من حفظه في البصرة خلال ذهاب كتابه عنه. ثم بعث إليه من المدينة، فجُرِحَ بذلك جرحاً نسبياً.

10- عبد الله بن المبارك (ع)

عبد الله بن المبارك بن واضح، الإمام الحافظ شيخ الإسلام فخر المجاهدين، توفي 281هـ[2].

ذكر ذلك ابن حبَّان في تعليقه على حديث رواه في صحيحه [3]؛ من طريق عمرو ابن عثمان قال: حدَّثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا ابن المبارك بدرب الرُّوم عن خالد الحذاء، عن عكرمة عن ابن عبّاس "أنّ النبيّ ε قال: البركة مع أكابركم". قال أبو حاتم: لم يُحدّث ابن المبارك هذا الحديث بخراسان، إنمّا حَدَّث به بدرب الرُّوم فسمع منه أهل الشَّام، وليس هذا الحديث في كتب ابن المبارك مرفوعاً. قال ابن عديَّ: "رواه عن ابن المبارك جماعة فأسندوه، والأصل فيه مرسل"[4]. وقال أيضاً: "لا يروى موصولاً إلاَّ عن ابن المبارك"[5].

11- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ع)

الإمام الحافظ عبد الرَّزاق بن همَّام بن نافع الحميري ، مولاهم أبو بكر الصّنعانيّ، توفي سنة إحدى عشر ومائتين (211هـ)-رحمه الله- قال أحمد بن حنبل: "من سمع مِن الكتب فهو أصح"، وقال أيضاً: "حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليّ مِن حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه، وينظر فيها ظاهراً، وكان يُحدِّثهم حفظاً بالبصرة". وقال: "عَمِي في آخر عمره، وكان يلقن فيتلقن فسماع مَن سمع منه بعد المائتين لا شيء"، وقال: "أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومَن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السَّماع". قال البُخاريّ: "ما حدَّث مِن كتابه فهو أصح" [6]. والّذي يتضح من قول الإمام أحمد بن حنبل أنَّه ضعف في (البصرة) فقط، وأنَّه ثبت في روايته في اليمن؛ فقد يكون عبد الرزاق ضعيف بالبصرة؛ لأنَّه كان يُحدِّث من حفظه، ولم يحدث من كتابه؛ فقد أشار النُّقاد إلى أنَّ كتابه صحيح وأنَّه يخطيء إذا حدَّث من

---

(1) ترجمته في: بحر الدم (ص/ 212)، التاريخ الكبير (312/4)، الجرح والتعديل (427/4)، الثقات (473/6)، تهذيب الكمال (116/13)، سير أعلام النبلاء (410/7)، الكاشف (500/1) ، ميزان الاعتدال (422/3)، تهذيب التهذيب (360/4)، تقريب التهذيب (ص/274).

(2) راجع ترجمته في التاريخ الكبير (212/5)، الجرح والتعديل (179/5)، الثقات (7/7)، تهذيب الكمال (5/16)، تقريب التهذيب (ص/320).

(3) (219/2)، وانظر علل الأخبار ومعرفة رواة الآثار لابن حبان، استخراج يحيى البكري (ص/142).

(4) في كامله (259/5).

(5) المرجع السابق (77/2).

(**6**) ترجمته في: التاريخ الكبير (130/6)، تاريخ ابن معين رواية ابن مرثد (ص/23)، الجرح والتعديل (38/6)، تهذيب الكمال (52/18)، تقريب التهذيب (ص/354).

حفظه، ولعل ذهاب بصره في آخر عمره هو أحال بينه وبين التَّحديث من الكتاب؛ فحدَّث من حفظه، وكان يلقن فيتلقن. وقد استثنى النُّقاد حديثه عن معمر بن راشد؛ لأنَّه كان يتعاهد كتبه وينظر فيها ظاهراً يعني باليمن.

12- عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز (ع)

عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي ، أبو محمد المدني، توفي سنة سبع وأربعين ومائة (147هـ)[1]. وقد وقفت على ما يدل على جرحه نسبياً في ترجمة إحدى تلاميذه " يحيى بن حمزة الدَّمشقي " [2] في تعليق أبي زرعة على رواية الحديث – اختلف عليه فيه وصلاً وإرسالاً، فقال أبو زرعة : " نرى – والله أعلم – أنَّ عبد العزيز حدَّث يحيى بن حمزة مِن كتابه، وحدثهم بالعراق مِن حفظه، وهذا حديث حسن متصل.

وعليه نقول: ما رواه عبد العزيز بن عمر في "العراق" مِن حفظه ، وما حدَّث به يحيى بن حمزة – وهو دمشقيَّ – "مِن كتابه" فجاءت روايات العراقيين عنه فيها انقطاع؛ بسبب تحديثه لهم من الحفظ دون كتاب؛ والرِّواية الّتي أُختلِف فيها ما روى من طريق أبي نعيم عن عبد العزيز بن عمر عن عبد الله بن موهب – وهو همداني ثقة – سمعت تميماً الداري يعني حديث " الكافر يسلم على يدي المسلم لمن ولاؤه"[3].

13- عبيد الله بن عمر العمري (ع)

عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمريّ المدني أبو عثمان أحد الفقهاء السَّبعة، توفي سنة بضع وأربعين ومائة.

ذكر يعقوب بن شيبة أن في سماع أهل الكوفة منه شيئاً[4]. نجد أنَّ الجمهور على توثيقه بلا خلاف خلاف ، فهو من الفقهاء السبعة، وقد أشادوا برواياته عن نافع والقاسم، لكن في عبارة ابن شيبة طعن نسبيَّ له في سماع أهل الكوفة منه، وهذا التصريح بأهل الكوفة ينفي الجرح في غيرها.

14- عطاء بن السائب (خ ، 4)

عطاء بن السَّائب بن مالك الثقفي، أبو السَّائب ، ويقال: أبو زيد، توفي عام (136هـ).

قال وهيب: "لما قدم عطاء البصرة قال: كتبت عن عبيدة ثلاثين حديثا"، ولم يسمع مِن عبيدة شيئاً، وهذا اختلاط شديد. وقال شعبة: "حدثنا عطاء بن السّائب وكان نسيّاً"، وقال ابن معين: "اختلط"، وقال ابن عدي: "مَن سمع منه بعد الاختلاط في أحاديثه بعض النكره"، وقال أبو حاتم:" تغير بآخرة، تغير حفظه، في حفظه تخاليط كثيرة، وفي حديث البصريين عنه تخاليط كثيرة؛ لأنَّه قدم عليهم في آخر عمره"، وقال أحمد: "مَن سمع منه قديماً فسماعه صحيح، ومَن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء"، وقال الدَّار قطنيّ : "دخل عطاء

---

(1) ترجمته في: التاريخ الكبير (21/6)، تهذيب الكمال (173/18)، التعديل والتجريح (899/2)، تهذيب التهذيب (212/6).

(2) في تهذيب التهذيب (43/6).

(3) أخرجه من هذا الطريق : الدارمي في سننه ، كتاب الفرائض ، باب في الرجل يوالي الرجل (477/2) ح (3033).

(4) راجع ترجمته في: التاريخ الكبير (326/5)، تهذيب الكمال (19/ 124)، تهذيب التهذيب (35/7)، تقريب التهذيب (ص/373).

البصرة مرتين"، فسماع أيوب، وحماد بن أبي سلمة في الرحلة الأولى صحيح، ويعتبر عطاء بن السائب مِن المختلطين؛ لأنَّ اختلاطه كان في "البصرة" في القدمة الثَّانية له. ومَن سمع منه بالكوفة فسماعه صحيح؛ ومَن سمع منه بالبصرة فسماعه ضعيف، كذا نقله أبو داود عن أحمد، ومنهم من قال: "دخل عطاء البصرة مرتين، فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومن سمع منه في القدمة الثَّانية فسماعه ضعيف، وقال أبو حاتم: وفي حديث البصريين عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره"[1].

وعليه نقول: إن عطاء ثقه في "الكوفة" ومن سمع منه هناك فهو صحيح السَّماع.أما البصرة فلا، ومن سمع منه فيها فسماعه ضعيف وإن كان من النقاد من حدد ذلك بالقدمة الثَّانية له؛ لأنه قدمها في آخر عمره وكان قد تغير حفظه واختلط .

15- عمران بن مسلم (خ ، م ، د ، ت ، س)

عمران بن مسلم المنقري البصري القصير، أبو بكر. قال صاحب "مشاهير علماء الأمصار:" ليس في أحاديثه الَّتي رواها بالبصرة إلاَّ ما في أحاديث النَّاس؛ ما حدث بمكة فيها مناكير كثيرة كأنَّه يحدثهم بها مِن حفظه، فكان يهم في الشيء بعد الشيء. وسماع يحيى بن سليم وسويد بن عبد العزيز عنه كان بمكة". وقال ابن حبَّان: "إلا أنّ في رواية يحيى بن سليم عنه بعض المناكير، وكذلك في رواية سويد بن عبد العزيز عنه"[2]. مما تقدم يتضح أنَّه ثقة وإنْ كان قد طعن في أحاديثه التي رواها بمكة بأن فيها مناكير كثيرة بخلاف أحاديثه التي رواها بالبصرة فهذا جرح مقيد ببلدة معينة؛ وهي " مكة " وأنَّ سماع يحيى بن سليم، وسويد بن عبد العزيز عنه كان بمكة. وكأن سبب هذا هو (التَّحديث من الحفظ) ممَّا أدى به إلى الوهم في الشيء بعد الشيء.

16 – الليث بن سعد (ع)

الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث، الإمام الحافظ شيخ الديار المصرية، توفي عام (175هـ). قال يعقوب بن شيبة:"في حديثه عن الزهري بعض الاضطراب". قال ابن حجر:"ثقة ثبت فقيه إمام مشهور[3].

---

(1) ترجمته في: التاريخ الكبير (465/6)، الجرح والتعديل (332/6)، معرفة الثقات (135/2) ، الثقات (251/7)، الكامل لابن عدي (361/5)، ضعفاء العقيلي (398/3)، ميزان الاعتدال (90/5)، الكاشف (22/2)، تهذيب التهذيب (183/7)، تقريب التهذيب (ص/391)، بحر الدم (ص/296).

(2) ترجمته في: التاريخ الكبير (419/6)، الجرح والتعديل (304/6)، الثقات (242/7)، تهذيب الكمال (352/22)، تهذيب التهذيب (122/8).

(3) راجع ترجمته في: الطبقات الكبرى (517/7)، تاريخ ابن معين "رواية الدارمي" (ص/ 196)، رواية الدوري (246/3) (466/4)، العلل للإمام أحمد (318/2)، التاريخ الكبير (246/7)، سؤالات أبي داود لأحمد (ص/ 373)، الجرح والتعديل

الَّذي يتضح من أقوال النقاد فيه أنه ثقة بلا منازع؛ إلاَّ أنَّه جُرِح جَرح نسبيّ مقيد في شيخ معين وهو "الزهريّ" بأنَّه في حديثه عنه بعض الاضطراب، إذ أنَّ الليث لم يلازم الزهري فترة طويلة ، وإنَّما لقيه بمكة سنة ثلاث عشرة ومئة في موسم الحج فأخذ عنه" [1]. وقد تناول هذا " الجرح المقيد " الرفاعي في أُطروحته، وبين أنَّ مقصود "يعقوب بن شيبة " بقوله:"حديثه في الزهريذ فيه بعض الاضطراب " قال : يعني بالنسبة لحديث كبار أصحاب الزهريّ، وهذا لا يقدح في حديث الليث عن الزهريّ، وإنَّما يدل على أنَّ الليث دون الطبقة الأولى من أصحاب الزهريّ ..." [2]. وسبب ذكري "الليث بن سعد" ضمن من جُرح حديثه في بعض الأماكن؛ هو وقوفي على حديث له لُقِن بالعراق، إلى جانب روايته لهذا الحديث في مصر خلاف ما رواه بالعراق[3].

17- معمر بن راشد (ع)

معمر بن راشد الأزديّ الحدانيّ مولاهم أبو عروة بن أبي عمرو البصري، مات سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين ومائة. قال أحمد بن حنبل في رواية الأثرم: "حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي مِن حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدِّثهم بخطأ بالبصرة". وقال يعقوب بن شيبة : "سماع أهل البصرة مِن معمر، حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأنَّ كتبه لم تكن معه. قال أبو حاتم: "صالح الحديث وما حدَّث به بالبصرة ففيه أغاليط". وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدَّثك معمر عن العراقيين فخالفه، إلاّ عن الزهريّ وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم؛ فأما أهل الكوفة، وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئا"، وقال يحيى: "وحديث معمر عن ثابت، وعاصم ابن أبي النجود، وهشام بن عروة، وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام".

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل إلاّ أنَّ في روايته عن ثابت والأعمش، وهشام ابن عروة شيئاً، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة" [4]. والمصَّرح به من أقوال النقاد أنَّ حديثه "بالبصرة" فيه اضطراب كثير، وحديثه "باليمن" جيد. كما هو قول أحمد، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبو حاتم، وابن معين، وابن حجر، إلا أنَّ بن معين لم يقتصر على البصرة فقط وإنَّما قال إذا حدَّثك عن العراقيين فخالفه، واستثنى الزهريّ، وابن طاوس، فهو مستقيم فيهما؛ أما أهل الكوفة والبصرة فلا . وهذا راجع إلى عدم وجود كتبه معه ، وجُلّ حديثه بالبصرة من حفظه.

ومما اختلف فيه باليمن والبصرة:

(180/7)، ثقات ابن حبان (360/7)، مشاهير علماء الأمصار (ص/191)، تاريخ بغداد (3/13)، تاريخ دمشق (341/50)، تهذيب الكمال (255/24)، سير أعلام النبلاء (136/8)، تذكرة الحفاظ (224/1)، الكاشف (151/2)، تهذيب التهذيب (412/8) ، التقريب (ص/464).

(1) المعرفة والتاريخ (443/2) ، تهذيب الكمال (266/24).

(2) الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (ص/74 – 75) .

(3) راجع العلل الواردة للدار قطني (389/4)، علل الحديث لابن أبي حاتم (489/2).

(4) ترجمته في: التاريخ الكبير (378/7)، الجرح والتعديل (255/8) ، معرفة الثقات (290/2)، الثقات (484/7)، تهذيب الكمال (303/28).

1- حديث: أن النبي ε " كوى أسعد بن زرارةِ مِن الشوكة "[1] رواه باليمن عن الزهريّ، عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً ، ورواه بالبصرةِ عن الزهريّ عن أنس. والصواب المرسل . قاله ابن رجب[(2)].

18- نعيم بن حماد (خ ، مق ، د ، ت ، ق)

نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام بن سلمة الخزاعيّ أبو عبد الله المروزيّ، توفي عام (228هـ).

قال إبراهيم بن الجنيد: "قلت لابن معين: إن قوماً يزعمون أنَّه صحح كتبه مِن علي العسقلانيّ فقال يحيى: سألته فأنكر... وقد قلت له قبل خروجي مِن مصر هذه الأحاديث التي أخذتها مِن العسقلاني فقال: "إنما كانت معي نسخ أصابها الماء فدرس بعضها فكنت أنظر في كتابه في الكلمة تشكل علي، فأمَّا أن أكون كتبت منه شيئاً قط فلا، ثم قدم عليه ابن أخيه مِن خراسان بأصول كتبه". وقال المزي: "كان نعيم يُحدِّث مِن حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليه" وذكره ابن حبّان في الثقات وقال: "ربما أخطأ ووهم". وأورد له ابن عدي أحاديث مناكير ثم قال وأرجوا أن يكون باقي حديثه مستقيما. قال ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيراً" [(3)] ، والَّذي فهمته مِن أقوال النُّقاد أنَّه أُخذ عليه تحديثه من حفظه، وكان يخطئ ويتوهم كثيراً، فوقعت مناكير كثيرة عنده. وقد كان يحدث بمصر من نسخ معه كان قد أصابها الماء ثم قدم عليه ابن أخيه من خراسان بأصول كتبه.

وبما أن حاله أنه لا يضبط ما حفظه عند الأداء؛ فكان ينبغي له التَّحديث من كتبه، إلاّ أنَّه لما انتقل إلى مصر ونسخه التي معه قد أصابها الماء. فكان يُحدّث بالتَّوهم. فهذا يعد جَرحٌ مكاني في "مصر"، ولما أن أصوله كانت بخراسان فإن ما رواه هناك أحسن حالاً مما حدَّث به بمصر والله أعلم. وقد أورد ابن عدي له أحاديث عدة أخطأ فيها وهي تسعة أحاديث[(4)].

19- هشام بن عروة (ع)

الإمام الثقة شيخ الإسلام هشام بن عروة بن الزُبير بن العوَّام ، أبو المنذر القرشيّ الأسديّ ، توفي عام (46هـ).

قال يعقوب بن شيبة: " لم ينكر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنَّهُ انبسط في الرِّواية عن أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نرى أنَّ هشاماً تسهَّل لأهل العراق أنه كان لا يُحدِّث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهُّله أنه أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه". وكذا قال ابن حبّان. وقال ابن خراش: "بلغني أنَّ مالكا نقم على هشام بن عروة حديثه لأهل العراق، وكان لا يرضاه، ثم قال قدم الكوفة ثلاث مرات، قدمة كان يقول فيها حدَّثني أبي، قال: سمعت عائشة، والثَّانية فكان يقول أخبرني أبي عن

---

(1) هذا الحديث رواه الترمذي في جامعه، كتاب أبواب الطب، باب ماجاء في الرخصة في ذلك (390/4) ح (2050). وقال:"هذا حديث حسن غريب".

(2) في شرحه لعلل الترمذي (420/2).

(3) ترجمته في: التاريخ الكبير (100/8)، الجرح والتعديل (463/8)، الثقات (219/9)، الضعفاء للنسائي (ص/ 101)، الكامل لابن عدي (16/7)، تهذيب الكمال (470/29)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص/184).

(4) راجعها في الكامل (16/7).

عائشة ، وقدم الثالثة فكان يقول أبي عن عائشة يعني يرسل عن أبيه" ، وقد ذكر ابن القطان بأنَّه اختلط وتغيَّر ، وتعقب عليه الذهبي بأنه تغيَّر قليلاً، ولم يبق حفظه كما هو في حال شبابه فنسي أو وهم. وقال ابن حجر :" ثقه فقيه ربما دلس"[1].

وبناءً على ما سبق نقول: إن هشاماً مع أنَّه ثقة إلاّ أنَّه جُرح في رواياته الَّتي كانت بالعراق، أما في المدينة فهي صحيحه.

فقد قال الإمام أحمد: "كأن رواية أهل المدينة عنه أحسن، أو قال أصح". وقال يعقوب بن شيبة: هشام مع تثبته ربما جاء عنه بعض الاختلاط وذلك فيما حدَّث بالعراق خاصة، ولا يكاد يكون الاختلاط عنه فيما يفحش بسند الحديث أحياناً ويرسله أحياناً، لا أنه يقلب إسناده كأنه على ما يذكر مِن حفظه يقول: عن أبيه عن النبي ε ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النبي ε، إذا اتقنه أسنده، وإذا هابه أرسله. وبما أنَّه كان يُحدِّث مِن حفظه فهذا يدل على أنَّ كتبه لم يرحل بها إلى العراق حتى يرجع إليها. وبهذا قال ابن رجب [2].

ويعد هشام من رجال الكتب الستة، فله عند البخاري ستة وأربعون ومائة حديث.

20- وكيع بن الجراح (ع)

الإمام الحافظ وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي، توفي عام (197هـ). قال ابن عمَّار: ماكان بالكوفة في زمان وكيع أفقه منه، ولا أعلم بالحديث، كان جهبذاً؛ قال ابن عمار قلت له: عَدّوا عليك " بالبصرة " أربعة أحاديث غلطت فيها، فقال : حدثتهم بعَبّادان. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "ما رأيت أوعى للعلم مِن وكيع ولا أحفظ منه .. وكان أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي كثيراً كثيراً"، وقال في موضع آخر ابن مهدي أكثر تصحيفاً مِن وكيع، ووكيع أكثر خطأ منه، وقال:"أخطأ وكيع في خمسمائة حديث [3].

في قول ابن عمّار: عدّوا عليه أربعة أحاديث بالبصرة غلط فيها، فأجابه وكيع عن نفسه بأنه حدثهم بها "بَعبّادان". فهذا جُرح نسبيّ مقيدٌ ببلدة معينة مع أنَّه قد حدث بَعبّادان بنحو من ألف وخمسمائة حديث، وقال ابن عمَّار: "وأربعة أحاديث ليس بكثير في ألف وخمسمائة حديث"، كما نقله عنه الخطيب البغدادي [4].

وبعد البحث والتفتيش وقفت على عدة أحاديث في كتب العلل أشار مؤلفوها إلى أن وكيع قد أخطأ فيها [5].

21- يزيد بن هارون (ع)

يزيد بن هارون بن وادي بن ثابت السلمي، توفي عام (206هـ).

---

(1) ترجمته في: التاريخ الكبير (193/8)، الجرح والتعديل (63/9)، الثقات (502/5)، معرفة الثقات (332/2) تاريخ بغداد (37/14)، تهذيب الكمال (238/30).

(2) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (769/2) ط همام.

(3) ترجمته في: التاريخ الكبير (179/8)، تاريخ ابن معين، رواية ابن مرثد الطبراني (ص/ 34) ، الجرح والتعديل (37/9)، الثقات (562/7) تاريخ بغداد (505/13)، تهذيب الكمال (462/30).

(4) تاريخ بغداد (505/13).

(5) راجع علل الترمزي (39/1)، علل ومعرفة الرجال (30/2)، علل الحديث (95/1).

قال صالح بن أحمد: قال أبي: "يزيد بن هارون مَن سمع منه " بواسط " هو أصح ممَّن سمع منه (ببغداد)؛ لأنَّه كان بواسط يلقن فيرجع إلى ما في الكتب". وقال الخطيب البغداديّ: "قدم يزيد بغداد وحدَّث بها ثم عاد إلى واسط فمات بها، وكان يعاب عليه حيث ذهب بصره أنَّه مهما سُئل عن الحديث فيأمر جارية له فتحفظه من كتابه ... ولعله ساء حفظه لما كف بصره ، وعَلت سِنه فكان يستثبت جاريته فيما شك فيه ويأمرها بمطالعة كتابه"[1].

وفي كلام صالح بن أحمد فيما رواه عن والده دلالة واضحة على أنَّ من سمع مِن يزيد بن هارون في "واسط" أصح ممن سمع مِنه ببغداد . وصَّرح بالسبب في ذلك وهو أنه كان في واسط يرجع إلى ما في الكتب.

أما في "بغداد" فقد جاء في كلام الخطيب البغداديّ تعليل لعدم صحة من سمع منه ببغداد، وهو أنه ساء حفظه لما كف بصره، وكبر سنه، وأنه كان يستثبت جاريته فيما شك فيه، ويأمرها بمطالعة كتابه.

وعليه نقول: إنَّ الجرح المكاني النسبي في حقه أنه جرح ببلدة " بغداد " وإنَّه ثبت في "واسط". وقد وقفت على عدة أحاديث انتقده فيها النُّقاد [2].

22- يونس بن يزيد (ع)

يونس بن يزيد بن أبي النجاد، ويقال ابن النجاد الأيلي، أبو يزيد مولى معاوية بن أبي سفيان، توفي عام (159هـ). قال أحمد: "إذا حدث من حفظه يخطئ"، وقال ابن خراش : "صدوقاً"، وقال ابن سعيد: "كان حلو الحديث كثيره وليس بحجة ربما جاء بالشيء ا لمنكر"، وقال أبو زُرعة:" كان صاحب كتاب، فإذا حدّث من حفظه لم يكن عنده شيء"، وذكره ابن حبّان في الثقات. وقال ابن حجر: "ثقة إلاّ أنَّ في روايته عن الزهريّ وهماً قليل وفي غير الزهري خطأ من كبار السَّابعة"، وشذ ابن سعد في قوله ليس بحجة، وشذ وكيع فقال: "سيء الحفظ"، وكذا استنكر له أحمد بن حنبل أحاديث، وقال الأثرم: "ضُعَّف أحمد أمر يونس"، قال علي بن المدينيّ: "سألت عبد الرحمن بن مهدي عن يونس بن يزيد الأيليّ، قال: كان ابن المبارك يقول كتابه صحيح قال ابن مهدي: وأقول أنا: كتابه صحيح"، وقال أيضاً: "ما رأيت أحداً أروى للزهري من معمر إلاّ أنَّ

---

(1) يراجع ترجمته في: التاريخ الكبير (368/8)، الجرح والتعديل (295/9)، معرفة الثقات (368/2)، الثقات (632/7)، تاريخ بغداد (337/14)، تهذيب الكمال (261/32)، طبقات الحفاظ (ص/ 138)، مشاهير علماء الأمصار (ص/ 177)، التعديل والتجريح (1234/3)، الكاشف (391/2)، تهذيب التهذيب (321/11)، تقريب التهذيب (ص/606)، طبقات المدلسين (ص/27)، رجال البخاري (812/2)، وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (770/2).

(2) راجع العلل ومعرفة الرجال (228/1، 527)، علل الدار قطني (327/8)، علل الحديث (252/2).

يونس أخذ للسند؛ لأنه كان يكتب" قال وكيع: "رأيت يونس الأيليّ وكان سيء الحفظ". قال ابن رجب: "قال ابن المبارك، وابن مهديّ: يونس بن يزيد كتابه صحيح"[1] .

وقد وقفت على قول لأبي حاتم يفهم منه أنَّ يونس بن يزيد لم تكن كتبه معه في مكة والمدينة، وذلك عندما سُئل عن حديث رواه سعدان عن يونس، فقال: "أرى أنَّه سمع من يونس بمكة أو المدينة، ويونس لم يكن معه كتبه"[2].

من خلال أقوال النُّقاد نرى أنَّه قد جُرح جرح مكانيّ وأيضاً زمانيّ ، وجرح في بعض شيوخه.

الجرح المكانيّ: كما هو واضع من كلام أبي حاتم، أنه في مكة والمدينة لم تكن معه كتبه؛ وكان لهذا أثره فيما رواه في بلاد الحجاز ، فمن سمع منه فإن سماعه كان من حفظه، وليس من كتب كسماع سعدان منه، وغالب الأحاديث المنتقدة عليه في كتب العلل من روايته عن الزهري [3]، أما الجرح المكاني فنجد أن في رواية أهل الحجاز عنه فيما سمعوه من حفظه ؛ لأنه لم يكن معه كتبه، جاء هذا مصرحاً به في علل ابن أبي حاتم[4].

المطلب الثاني

من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه وسمع منه في موضع آخر فضبط

1- عبد الرزاق الصنعاني

يعد عبد الرزاق بن همام الصنعانيّ ممن سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط . وشيخه هو سفيان، فقد سمع منه في "مكة "؛ فلم يضبط عنه، وكان سماعه منه مضطرباً، أما سماعه منه في اليمن فهو أضبط. والمراد بسفيان هو "الثوري". فقد قال أحمد في رواية الأثرم: سماع عبد

---

(1) راجع ترجمته في التاريخ الكبير (406/8)، الجرح والتعديل (247/9)، علل ابن أبي حاتم (317/1)، معرفة الثقات (379/2)، الثقات (648/7)، تهذيب الكمال (551/32)، التعديل والتجريح (1243/3)، سير أعلام النبلاء (297/6)، ميزان الاعتدال (320/7)، تهذيب التهذيب (395/11)، تقريب التهذيب (614/1)، لسان الميزان (449/7)، بحر الدم (482/1)، شرح علل ابن رجب (675/2).

(2) انظر : علل ابن أبي حاتم (606/2) ت / الدباسي.

(3)انظر مثلاً : علل ابن أبي حاتم (146/1، 451) (44/2) .

(4) (317/1) ح (951) .

الرزاق بمكة مِن سفيان مضطرب جداً، روى عن عبيد الله أحاديث مناكير هي مِن حديث العمري وأما سماعه باليمن، فأحاديث صحاح[1].

وقال أبو عبد الله أحمد: قال عبد الرزاق: كان هشام بن يوسف القاضي يكتب بيده وأنا أنظر، يعني عن سفيان باليمن، قال عبد الرزاق: قال سفيان: أأتوني برجل خفيف اليد، فجاءوه بالقاضي، وكان ثم جماعة يسمعون لا ينظرون في الكتاب . قال عبد الرزاق، وكنت أنا أنظر، فإذا قاموا ختم القاضي الكتاب". وقال أبو عبد الله: لا أعلم أني رأيت ثم خطأ إلا في حديث بشير بن سليمان عن سيار قال: أظن أني رأيته عن سيار، عن أبي حمزة، فأراهم أرادوا عن سيار أبي حمزة، فغلطوا، فكتبوا: عن سيار، عن أبي حمزة [2].
وقال ابن رجب: "وهذا كله كلام أحمد – رحمه الله – ليبين به صحة سماع عبد الرزاق باليمن مِن سفيان، وضبط الكتاب الذي كتب هناك عنه"[3]. وذُكر لأحمد حديث عبد الرزاق، عن الثوري عن قيس، عن الحسن بن محمد عن عائشة قال: " أهدى للنبي ε وشيقة لحم، وهو محرِم فلم يأكله " [4]. فجعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً، وقال: هذا سماع مكة [5].

المبحث الثاني

من ضُعف إذا حدث عن أهل إقليم دون إقليم ممن خرج له البخاري

المطلب الأول: من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه وحدث عن غيره فلم يحفظه.
1- أسباط بن محمد (ع)

---

(1) من سؤالات أبي بكر الأثرم (ص/26)، شرح علل الترمذي (2/606-607) ت / عتر، (2/770-771) ت/ همام، منهج الإمام أحمد في التعليل (ص/638)، الاتصال والانقطاع، لإبراهيم اللاحم (ص/352) الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (ص/85) ، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث (552/1).

(2) شرح علل انترمذي لابن رجب ، الموضع السابق . وقول الإمام أحمد: " أظن أني رأيته عن سيار عن أبي حمزة " هذا الظن منه قد جزم بخلافه فيما رواه عنه ابنه في العلل (329/1) ح (588) قال: "حدثني أبي قال: حدثنا عبد الرزاق، قال أخبرنا سفيان. قال أبي أملاه عليهم باليمن عن بشير أبي إسماعيل عن سيار أبي حمزة ". ورواه الإمام أحمد في مسنده (442/1) ح (4220) عن عبد الرزاق ، قال : أنا سفيان عن بشير أبي إسماعيل عن سيار أبي حمزة ثم ذكره. قال عبد الله : قال أبي : وهو الصواب سيار أبو حمزة.

(3) شرح علل الترمذي (607/2) ت / عتر ، (770/2) ت/ همام .

(4) الحديث رواه عبد الرزاق في "مصنفه" (427/4) ح (8324) من طريق الثوري عن قيس بن مسلم به وفيه: "وشيقة ظبي". ورواه الإمام أحمد في مسنده من طريقين: الأولى : (225/6) ح (25924) من طريق عبد الرزاق بالإسناد المتقدم.
= الثاني: (40/6) ح (24174) من طريق سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم – وهو ابن أبي المخارق – عن قيس ابن مسلم به.

(5) شرح علل الترمذي لابن رجب (771/2) ت/ همام (607/2) عتر.

هو أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة القرشيّ، مولاهم، أبو محمد، توفي بالكوفة سنة (199هـ)، وقيل (200هـ). وقال الدوري عن ابن معين: "ليس به بأس"، وقال الغلابيّ عن ابن معين:" ثقة والكوفيون يضعفونه". وقال البرقيّ عنه: "الكوفيون يضعفونه، وهو عندنا ثبت فيما يروي عن مطرف والشيبانيّ، وقد سمعت أنا منه". وقال العقيليّ: "ربما يهم في الشيء" .وقال العجليّ: "لا بأس به". قال ابن حجر: "ثقة ضعف في الثوّري" [1]. ففي قول ابن معين "الكوفيون يضعفونه" تجريح نسبيّ من أهل مصر معين، وهم (الكوفيون) أما غيرهم فلا. ولكن لم يُصرح بالسبب في تضعيفهم له. فهذا تجريح نسبيّ مقيد بأهل بلدة معينة، إلا أنَّه جرح بأسباب خفية.

2- خالد بن مخلد القطواني (خ م كد ت س ق)

خالد بن مخلد القطواني، أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي، توفي عام (213هـ) [2]. ذكر الغلابيّ في تاريخه: قال: "القطواني يؤخذ عنه مشيخة المدينة، وابن بلال فقط يريد سليمان بن بلال". ومعنى هذا أنَّه لا يؤخذ عنه إلا حديثه عن أهل المدينة، وسليمان بن بلال منهم، لكنه أفرده بالذّكر [3]. فالجرح المكاني في حقه كما ذكر الغلابيّ، وأيده ابن رجب هو في روايته عن غير مشيخة المدينة.

3- زيد بن واقد (خ ، د ، س ، ق)

زيد بن واقد القرشيّ أبو عمر، ويقال أبو عمرو الدمشقيّ، توفي سنة (138هـ).

قال الدار قطني في سؤالات الحاكم له: زيد بن واقد، قال فيه شيء في الشاميين [4]. تدل عبارة الدار قطني للحاكم أن زيد بن واقد فيه ضعف عن الشاميين فقط، دون غيرهم. وقد أخرج له أصحاب العلل أحاديث عن الشاميين [5].

4- سفيان بن عيينة (ع)

سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلاليّ، أبو محمد الكوفيّ، توفي عام (198هـ). قال الإمام أحمد: "كان حافظاً إلاّ أنَّهُ كان إذا صار في حديث الكوفيين كان له غلط كثير، وقد غلط في حديث الحجازيين في

---

(1) راجع ترجمته في: تاريخ ابن معين رواية الدوري (270/3)، التاريخ الكبير (53/2)، الجرح والتعديل (332/2)، المعرفة والتاريخ (23/3)، الثقات (85/6)، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص/ 158)، تهذيب الكمال (354/2)، تهذيب التهذيب (185/1)، التقريب (98/1).

(2) راجع ترجمته في: التاريخ الكبير (174/3)، الجرح والتعديل (354/3)، الثقات (224/8)، الضعفاء للعقيلي (15/2)، الكامل (34/3)، تهذيب الكمال (163/8)، تهذيب التهذيب (101/3)، تقريب التهذيب (ص/190).

(3) شرح علل الترمذي لابن رجب (775/2 – 776) ت / همام.

(4) ترجمته في: التاريخ الكبير (407/3)، تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص/ 112)، الجرح والتعديل (574/3)، معرفة الثقات (ص/387)، الثقات (313/6)، سؤالات الحاكم (210/1)، تهذيب الكمال (108/10)، تهذيب التهذيب (367/3)، التقريب (ص/224)، لسان الميزان (512/3).

(5) راجع علل ابن أبي حاتم (440/1).

أشياء"[1]. وفي قول الإمام أحمد جَرحٌ لابن عيينة في حديثه عن الكوفيين والحجازيين. وقد ذكر أصحاب العلل لابن عيينة جملة من أحاديثه نبهوا على أنَّه أخطأ ووهم فيها. وبالنَّظر في أسانيدها إلى شيخ ابن عيينة أجده إمَّا أن يكون كوفياً أو حجازياً [2].

5- عبد السلام بن حرب (ع)

عبد السلام بن حرب بن سلم النهديّ الملائيّ، أبو بكر الكوفي الحافظ ، توفي سنة (187هـ). قال العجليّ: قدم الكوفة يوم مات أبو إسحاق السَّبيعي؛ وهو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض الحديث والكوفيين أعلم به. قال ابن سعد: "كان به ضعف في الحديث، وكان عسرا". وفي رواية لابن معين: "ثقة والكوفيون يوثقونه" [3]. فتضعيف البغداديين له لأسباب خفية . وقد قال الإمام أحمد فيما رواه عن ابنه عبد الله "كنا ننظر من عبد السلام شيئاً كان لا يقول حدثنا إلا في حديث، أو حديثين" . قال: "وقيل لابن المبارك في عبد السَّلام، فقال: ما تحملني رجلي إليه".

6- علي بن ربيعة (ع)

علي بن ربيعة بن نضلة الوالي الأسديّ ويقال البجليّ أبو المغيرة الكوفيّ. قال البُخاريّ: "في الكوفيين منقطع"[4]. ففي تقييد وتخصيص البخاري لعلي بن ربيعة أنَّه في الكوفيين منقطع، جرح مكانيّ عن أهل إقليم؛ فلعل هذا يُخرج مافي الكوفة عن غيرها. فقد تكون روايته عن غير الكوفيين لا يكون فيها انقطاع. والله أعلم. وقد ذكر ابن حجر في التهذيب[5]: أنه "روى عنه العلاء بن صالح منقطع" وهو كوفيّ.

المطلب الثاني

(**1**) ترجمته في: التاريخ الكبير (94/4)، معرفة الثقات (417/1)، الجرح والتعديل (225/4)، الثقات (403/6)، تاريخ بغداد (170/9)، تهذيب الكمال (177/11)، تذكرة الحفاظ (262/1)، السير (380/8)، الكاشف (449/1)، المغني (268/1)، الميزان (246/3)، جامع التحصيل (ص/ 186)، تهذيب التهذيب (104/4)، التقريب (ص/ 245)، وانظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (98/2)، شرح علل الترمذي لابن رجب (776/2).

(2) انظر علل ابن أبي حاتم (74/1).

(**3**) ترجمته في: التاريخ الكبير (66/6)، معرفة الثقات (94/2)، الجرح والتعديل (47/6)، تهذيب الكمال (66/18)، الميزان (347/4)، التعديل والتجريح (913/2)، تهذيب التهذيب (282/6)، تقريب التهذيب (ص/ 355)، خلاصة التذهيب (ص/238).

(**4**) يراجع ترجمته في: التاريخ الكبير (273/6)، تهذيب الكمال (431/20)، تهذيب التهذيب (281/7)، تقريب التهذيب (ص/401)، خلاصة التذهيب (ص/274).

(**5**) (281/7).

مَن حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظوا وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه

1- زهير بن محمد التيمي (ع)

زهير بن محمد التيميّ، أبو المنذر الخرسانيّ المروزيّ، توفي سنة (162هـ).

قال أحمد في رواية الأثرم: "الشاميّون يروون عنه أحاديث مناكير"، ثم قال: تُرى هذا زهير بن محمد الَّذي يروي عنه أصحابنا ؟ ثم قال: أمَّا رواية أصحابنا عنه فمستقيمة؛ عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عامر، أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص التنيسي عنه، فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا ". وقال أحمد: "كأن زهير الَّذي روى عنه أهل الشام زهير آخر". وقال البُخاريّ: "ما روى عنه أهل الشام فإنَّه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح". وقال أبو حاتم: "محله الصّدق وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر مِن حديثه بالعراق لسوء حفظه فما حدَّث به مِن حفظه ففيه أغاليط، وما حدث مِن كتبه فهو صالح"، قال ابن عديّ : "ولعل أهل الشام أخطأوا عليه فإنه إذا حدث عنه أهل العراق" فروايتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به"، قال الذهبيّ: "روى عنه الشاميّون مناكير"، وقال ابن حجر: "رواية أهل الشام غيره مستقيمة فضُعف بسببها" [(1)]. وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، وقد بلغ الإمام أحمد بروايات الشاميين عنه إلى أبلغ مِن الإنكار. كما تقدم في قوله "فتلك بواطيل موضوعه".

فهذا جرح نسبي مقيد برواية أهل إقليم معين عن زهير، وليس الحكم في حقه مطلقاً وهو ثقة متفق على تخريج حديثه، وما خرج عنه في الصحيحين، فمن روايات أهل العراق عنه إذاً فالتضّعيف يختص بما رواه الشاميون عن زهير. وقد بيّن أبو حاتم الرَّازي سبب التباين في الحكم على أحاديثه في الشام ذلك بأنَّ أحاديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، وأنَّ ما حدَّث من كتبه فهو صالح، وما حدَّث من حفظه ففيه أغاليط. وهو بذلك يشير إلى سبب وهم الشاميين عنه بأنَّه كان يُحدّثهم مِن حفظه، بينما حدَّث العراقيين مِن كتابه.

وعليه نقول: الحكم في مرويات زهير بن محمد هو التفصيل فيها، فأهل الشام يروون مقاربة موافقة للثقات. وهذا رأي جمهور النقاد فيه. ومن الأحاديث التي رواها الشاميين عن زهير: حديث "كان يسلم تسليمة واحدة"[(2)].

---

(1) يراجع ترجمته في: التاريخ الكبير (427/3)، الجرح والتعديل (589/3)، الثقات (337/6)، الكامل (217/3)، تهذيب الكمال (411/9)، الميزان (122/3)، تهذيب التهذيب (301/3)، التقريب (ص/ 217)، لسان الميزان (221/7)، مشاهير علماء الأمصار (ص/ 185)، التعديل والتجريح (594/2)، بحر الدم (ص/ 159)، وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (777/2) ط همام . وانظر: مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة، لجمال المطيري (683/2) .

(2) أخرجه من هذا الطريق الترمذي في "جامعه"، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التسليم " منه أيضاً "(90/2 – 91) ح (296)، قال أبو عيسى الترمذي: وحديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، قال محمد بن إسماعيل: زهير ابن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق عنه أشبه وأصح. قال محمد: وقال أحمد بن حنبل: كأن زهير بن محمد

2- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر(ع)

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي أبو عتبة الشاميّ، توفي سنة (153هـ). قال الفلاّس: "ضعيف الحديث، وهو عندهم مِن أهل الصِّدق، روى عنه أهل الكوفة أحاديث مناكير" [(1)]. فبهذا يكون الفلاس قد جرحه في "الكوفة" بأنَّه روى عنه الكوفيين أحاديث مناكير. لكن لعله وهم في ذلك، فقد قال الخطيب – فيما نقله عنه ابن حجر – معقباً على الفلاّس: "كأنه أشتبه على الفلاّس بابن تميم. ويقصد عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو ضعيف" [(2)]. وقال في "تاريخه" [(3)]: "روى الكوفيون أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن تلك الأحاديث، ولم يكن غير ابن تميم الذي إليه أشار عمرو بن جابر فليس في حديثه منكر". وقد أكد هذا البُخاريّ فيما رواه عنه التّرمذي في علله[(4)]: "أهل الكوفة يروون عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير، وإنما أرادوا عندي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث، وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر . وما قاله البُخاريّ قال به أيضاً الرَّازي فيما رواه عنه ابنه في العلل[(5)]. قال وسمعت أبي يقول عبد الرحمن بن يزيد بن جابر:" لا أعلم أحداً مِن أهل العراق يحدِّث عنه، والَّذي عندي أنَّ الَّذي يروي عنه أبو أسامة، وحسين الجعفي واحد – وهو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم لأنَّ أبا أسامة روى عن عبد الرحمن بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة خمسة أحاديث، أو ستة أحاديث منكرة لا يحتمل أن يحدث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر مثله ولا أعلم أحداً مِن أهل الشام، روى عن ابن جابر مِن هذه الأحاديث شيئاً، وأما حسين الجعفي فإنَّه روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن النبي ε في يوم الجمعة أنه قال: "أفضل الأيام يوم الجمعة فيه الصعقة، وفيه النفخة، وفيه كذا ..."[(6)]. وهذا حديث منكر لا أعلم أحداً رواه غير حسين الجُعفي. وأما عبد الرحمن بن يزيد بن تميم فهو ضعيف الحديث، وعبد الرحمن بن يزيد ابن جابر ثقة". 1هـ.

3- علي بن المبارك (ع)

الذي كان وقع عندهم ليس هو هذا الذي يروي عنه بالعراق؛ كأنه رجل آخر قلبوا اسمه. راجع علل ابن أبي حاتم (148/1)، العلل الواردة (14/ 171).

(1) ترجمته في: معرفة الثقات (90/2)، الجرح والتعديل (299/5)، الثقات (81/7)، تاريخ بغداد (12/10)، تاريخ دمشق (98/36)، تهذيب الكمال (5/18)، تذكرة الحفاظ (183/1)، الكاشف (648/1)، تهذيب التهذيب (266/6)، تقريب التهذيب (ص/353)، لسان الميزان (285/7).

(2) انظر: تهذيب التهذيب (266/6).

(3) تاريخ بغداد (212/10).

(4) علل الترمذي للقاضي أبو طالب (ص/392).

(5) (197/1).

(6) هذا الحديث أخرجه من هذا الطريق أبو داود في "سننه"، كتاب الصلاة، باب الإجابة أية ساعة هي في يوم الجمعة (275/1) ح(1047)، وفي كتاب الوتر، باب في الاستغفار (88/2) ح (1531)، والنسائي في "سننه"، كتاب الجمعة، باب إكثار الصلاة على النبي ε (91/3) ح (1374)، وابن ماجه في "سننه"، كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه (524/1) ح (1636).

علي بن المبارك الهُنائيّ البصريّ. قال يعقوب الفسويّ: "حدثنا محمد بن عبد الله بن عمار قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان، وذكر علي بن المبارك فقال: كان له كتابان، أحدهما سمعه، والآخر لم يسمعه ، فأما ما رويناه نحن عنه فمما سمع، وأما ما رواه الكوفيون عنه فالكتاب الذي لم يسمع". وقال عبد الله بن أحمد: "قلت لأبي: كيف علي بن المبارك؟ قال: ثقة، قلت: كيف سماعه مِن يحيى بن أبي كثير؟ قال: كانت عنده كتب، بعضها سمعها وبعضها عرض ... ". وقال أبو داود السجستانيّ: "كان عند علي بن المبارك كتابان عن يحيى بن أبي كثير كتاب سماع وكتاب إرسال، فقلت لعباس العنبريّ: كيف تعرف كتاب الإرسال، فقال: الذي عند وكيع عن علي عن يحيى عن عكرمة، قال هذا من كتاب الإرسال، قال: وكان الناس يكتبون كتاب السماع. وقال ابن حجر: ثقة كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان أحدهما سماع والآخر إرسال، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء[1].

إذن الجرح المقيد هنا في رواية بعض أهل إقليم عنه وهم (الكوفيون)، ففي روايتهم عن علي بن المبارك فيها شيء، وذلك أنهم رووا عنه مِن الكتاب الذي لم يسمعه. إلا أن العنبريّ قد حدد لنا الذي روى مِن الكوفيين عن علي ابن المبارك من الكتاب الَّذي لم يسمعه من يحيى بن أبي كثير هو "وكيع "، والأحاديث التي عند وكيع عن علي من الكتاب الذي لم يسمعه، هي ما رواه يحيى ابن أبي كثير عن عكرمة فقط. لذا كانت رواية البصريين عن علي بن المبارك أشهر من رواية الكوفيين عنه، حيث لم يذكر المزي في تهذيب الكمال(2) في تلاميذ علـي بن المبارك مِن الكوفيين إلا ثلاثة: وكيعاً وأبا نعيم الفضل بن دكين، وزيد ابن الحسن الأنماطيّ.

4- محمد بن عبد الرحمن " ابن أبي ذئب " (ع)

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، واسمه هشام بن شعبـة ابن عبد الله بن أبي قيس المدني، توفي سنة (159هـ). وذكر مسلم في كتاب التمييز [3] أن سماع الحجازيين منه – يعني أنَّه صحيح – قال: "وفي حديث العراقيين عنه وهم كبير"، قال: ولعله كان يلقن فيتلقن – يعني بالعراق [4]. نجد أنَّ في قول الإمام مسلم جرح لابن أبي ذئب في رواية أهل إقليم عنه وهم "العراقيون"، وفي حديث العراقيين عنه وهم كبير، وعلّل هذا: بأنَّ ابن أبي ذئب في العراق كان يلقن فيتلقن. قلت: ويؤيد هذا قول الواقديّ – وهو من

---

(1) راجع: تاريخ ابن معين (ص/ 146)، العلل للإمام أحمد (ص/ 529)، التاريخ الكبير (295/6)، سؤالات الآجري (ص/286، 308)، المعرفة والتاريخ للفسوي (300/5)، الجرح والتعديل (203/6)، ثقات ابن حبان (213/7).

(2) (111/21 – 112).

(3) (ص/144) ت الأعظمي. وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (780/2) ت/ همام.

(4) راجع ترجمته في: التاريخ الكبير (152/1)، الجرح والتعديل (313/7)، الثقات (390/7)، تاريخ بغداد (296/2)، تهذيب الكمال (630/25)، تذكرة الحفاظ (191/1)، سير أعلام النبلاء (139/7)، الكاشف (194/2)، ميزان الاعتدال (229/6)، تهذيب التهذيب (270/9)، تقريب التهذيب (ص/493)، التعديل والتجريح (660/2)، بحر الدم (ص/378).

تلاميذه – عن ابن أبي ذئب أنَّهُ: "كان يحفظ حديثه، ولم يكن له كتاب"[1]. وبما أنَّه كان يعتمد على حفظه، وليس له كتاب؛ فلعل الحجازيين سمعوا منه في أول عمره قبل أن تضعف قوة حفظه وذاكرته. وبما أنَّ وفاته كانت بالكوفة، وكان يلقن فيتلقن، فيكون قد قدم العراق في آخر عمره، وقد ضعفت ذاكرته، وقل حفظه، ولم يكن له كتاب حتى يرجع إليه، ويتثبت، لذا كان يقبل التلقين، وكانت النتيجة سماع الحجازيين منه صحيح، وسماع العراقيين منه، وهم كبير وغلط. وقد ذكر مسلم في "التمييز"[2] مثالاً بيّن فيه الفرق بين من روى عن ابن أبي ذئب من أهل الحجاز، ومَن روى عنه مِن أهل العراق، مع ترجيحه لرواية الحجازيين على رواية العراقيين.

الخاتمة

من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة خلال هذه الجولة العلمية الشائقة الرائعة في رياض السنة النبوية ما يلي:

1 -إبراز أهمية التّعليل في معرفة مراتب الرواة جرحاً وتعديلاً والكشف عن العلاقة المتينة بين هذين العلمين.

2 -أهمية فهم كلام النقاد في تعليلهم للروايات، والتأني في مناقشة حكمهم على الأحاديث الرواة، مما يعطي الدارسين رؤية واضحة عن التطبيق العملي لعلم العلل، ونقد الرواة والمرويات.

3 -أن الأئمة النقاد كانوا يولون هذه المسألة عناية كبيرة، يظهر ذلك من تفتيشهم لأصول الرواة، ومقارنة ما ضبطوه في بلد أو زمن معين بما أخطأوا في روايته في بلد أو زمن آخر.

---

(1) تهذيب التهذيب (271/9).

(2) (ص/143) ت الأعظمي.

4 -مراعاة هذه المسألة"التجريح النسبي المقيد بمكان معين أو زمن معين" وأثره في الراوي والمروي، وذلك في الحكم على الرواة والأحاديث، ولا ريب أن ذلك مسلك مهم من مسالك التعليل.

والحمد لله على انتهاء كما حمدت الله في ابتداء

أسأله مغفرة الذنوب جميعها والستر للعيوب

فهرس المصادر والمراجع

1 -الاتصال والانقطاع ، لإبراهيم اللاحم ، { ط : 1 } ، 1426هـ – 2005م ، مكتبة الرشد – الرياض .

2 -الإيمان لابن مندة محمد بن إسحاق بن يحيى بن مندة ، { ط : الثانية } 1406هـ ، مؤسسة الرسالة – بيروت .

3 -بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام بمدح أو ذم – تأليف أبي المحاسن يوسف ابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد تحقيق وتعليق د . روحية عبد الرحمن السويفي { ط : الأولى } ك (1413هـ – 1992م) دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

4 -التاريخ // لأبي زُرعة الدمشقي ؛ عبد الرحمن بن عبد الله النَّصري ، تحقيق : شكر الله بن نعمة القوجاني ، طبع مجمع اللغة العربية – دمشق .

5 -تاريخ ابن معين " رواية الدوري " يحيى بن معين أبو زكريا ، تحقيق : د/ أحمد محمد نور سيف ، { ط : 1 } 1399هـ – 1979م ، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة .

6 -التاريخ الكبير ، تأليف الحافظ النقاد شيخ الإسلام جبل الحفظ وإمام الدنيا أبـي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت/256هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان

7 -تاريخ بغداد (أو مدينة السلام) لأبي بكر ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت/ 463هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

8 -التأسيس في فن دراسة الأسانيد ، تأليف الدكتور عمر إيمان أيوب علي ، { الطبعة : الأولى } ت : (1421هـ – 2001م) مكتبة المعارف – الرياض .

9 -تذكرة الحفاظ ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، صحح عن النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة الحرم الملكي تحت إعانة وزارة المعارف الحكومية العالية الهندية ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت – لبنان ، دار إحياء التراث العربي .

10 -التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع ، ل سليمان ابن خلف بن سعد الباجي ، تحقيق د. ابو لبابة حسين ،ط1 1406هـ دار اللواء – الرياض.

11 -تقريب التهذيب للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/ 852هـ) ، ضبط ومراجعة : صدقي جميل العطار ، { الطبعة : الأولى } 1415هـ – 1995م ، دار الفكر.

12 -تهذيب التهذيب ، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/ 852هـ) وبهامشه الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال ، للحافظ الثبت أبي المحاسن شمس الدين محمد بن حمزة الحُسيني (ت/ 855هـ) ، ويليه : تقريب التهذيب مطابقاً في ترقيمه لتهذيب التهذيب ، ضبط ومراجعة : صدقي جميل العطّار ، { الطبعة : الأولى } 1415هـ – 1995م ، دار الفكر

13 -تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأبي الحجاج يوسف بن التركي عبد الرحمن المزي (ت/742هـ) ، تحقيق : د/ بشار عواد معروف ، { الطبعة : الأولى } 1400هـ – 1980م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان .

14 -الثقات ، تأليف : الإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبّان بن أحمد التميمي البستي (ت/354هـ) ، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين تركي فرحان المصطفى ، { الطبعة : الأولى } 1419هـ – 1998م ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

15 -الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض شيوخهم ، جمع ودراسة صالح بن حامد الرفاعي ، { ط : الثانية } (1419هـ) ، دار الخضيري – المدينة المنورة .

16 -جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، تأليف : الحافظ صلاح الدين أبي سعيد ابن خليل بن كيكلدي العلائي (ت/ 761هـ) ، حقّقه وقدّم له وخرّج أحاديثه : حمـدي عبد المجيد السلفي ، { الطبعة : الثالثة } 1417هـ – 1997م ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان .

17 -الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تحقيق : د/ محمود الطحان ، 1403هـ – مكتبة المعارف – الرياض .

18 -الجرح والتعديل ، إبراهيم اللاحم ، { ط : 1 } ، 1424هـ – 2003م ، مكتبة الرشد – الرياض .

19 -الجرح والتعديل ، لأبي محمد ، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادريس الرازي التميمي (ت/327هـ) { الطبعة : الأولى } 1373هـ – 1953م ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آبادي الدكن – الهند ، دار الفكر .

20 -خصائص أهل الحديث والسنة وبيان منهجهم ، لمحمد محب الدين الوزير ، ط 7 ،1426هـ ، دار ابن الجوزي السعودية .

21 -دراسات في الجرح والتعديل، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، { ط : 1 } ، 1415هـ – 1995م ، عالم الكتب – بيروت .

22 -رجال صحيح البخاري ، أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلا باذي (ت/398هـ) ، تحقيق : عبد الله الليثي ، { الطبعة : الأولى } 1407هـ ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان

23 -سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ، سليمان بن داود السجستاني ، تحقيق : د: زياد محمد منصور ، { ط : 1 } ، 1414هـ ، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة .

24 -سؤالات أبي عبيد الآجري ، لأبي داود السجستاني ، تحقيق : محمد علي قاسم العمري ، { ط : 1 } ، 1399هـ – 1979م ، الجامعة الاسلامية – المدينة المنورة .

25 -سؤالات البرقاني للدارقطني ، تحقيق : د/ عبد الرحيم محمد أحمد القشقري ، { ط : 1 } ، 1404هـ . كتب خانة – باكستان .

26 -سنن ابن ماجه ، لأبي عبد الله ، محمد بن يزيد القزويني (ت/ 275هـ) تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت – لبنان

27 -سنن أبي داود ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت/ 275هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت – لبنان

28 -سنن الدارمي ، أبو محمد ، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت/255هـ) تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي ، { الطبعة : الأولى } 1407هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان .

29 -سنن النسائي " المجتبى " ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت/303هـ) ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، { الطبعة : الثانية } 1406هـ – 1986م ، مكتب المطبوعات الاسلامية – حلب

30 -سير أعلام النبلاء ، وبهامشه إحكام الرجال من ميزان الاعتدال في نقد الرجال كلاهما للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت/748هـ) ، طبعة كاملة تشتمل على سيرة النبي ε

، والخلفاء الأربعة ، والجزء المفقود من السيرة ، تحقيق : أبـي عبد الله عبد السلام محمد عمر علوش ، {الطبعة: الأولى} 1417هـ – 1997م ، دار الفكر ، بيروت – لبنان.
31 -شرح علل الترمذي، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الشهير بابن رجب الحنبلي، د/ نور الدين عتر ، {ط : الرابعة } (1421هـ 2001م) دار العطار للنشر والتوزيع – الرياض .
32 -الضعفاء الكبير ، لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي (ت/ 322هـ) ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، { الطبعة : الأولى } 1404هـ – 1984م ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
33 -الضعفاء والمتروكين للنسائي ، أحمد بن شعيب النسائي (ت/301هـ) ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، { الطبعة : الأولى } 1369هـ ، دار الوعي – حلب .
34 -طبقات الحفاظ ، للإمام الحافظ الشيخ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت/911هـ) ، { الطبعة : الأولى } 1403هـ ، دار الكتب العلميـة – بيروت .
35 -الطبقات الكبرى لابن سعد ، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت .
36 -طبقات المدلسين ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/852هـ) ، تحقيق : د/ عاصم بن عبد الله القريوتي ، { الطبعة : الأولى } 1403هـ – 1983م ، مكتبة المنار ، عمان – الأردن .
37 -علل الأخبار ومعرفة رواة الآثار لأبي حاتم بن حبّان البُستي استخرجها ورتبها وعلق عليها د / يحيى بن عبد الله البكري الشهري استاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية المعلمين بأبها ، { ط : الأولى } (1422هـ – 2001م) مكتبة الرشد – الرياض .
38 -علل الترمذي الكبير ، للإمام الترمذي ، ترتيب أبي طالب القاضـي ، تحقيق : صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود محمد الصعيدي ، { الطبعة : الأولى } 1409هـ ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت – لبنان .
39 -علل الحديث ، لابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن بن محمد إدريس بن مهران الرازي (ت/327هـ) ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، 1405هـ ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان .
40 -علل الحديث للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن الإمام الحُجّة أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ، قرأه وعارضه بأصوله الخطية وعلّق عليه محمد بن صالح ابن محمد الدّباسي ، قدم له فضيلة الشيخ / إبراهيم بن عبد الله اللاحم { ط : الأولى } (1424هـ 2003م) الرشد – الرياض .
41 -علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ للإمام الكبير الحجة أبي الحسن علي ابن المديني المتوفي سنة (234هـ) قرأه ودرسه وعلق عليه أبو عبد الله مـازن ابن محمد السرساوي { ط : الأولى } ، ك (1426هـ) دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية – الرياض .

42 -العلل للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني " التكملة مع الفهارس العامة للكتاب " عارضه بأصوله الخطية وعلّق عليه / محمد ابن صالح ابن محمد الدباسي ، { ط : الأولى } (1427هـ) دار بن الجوزي– الرياض

43 -الكاشف لمن له رواية في الكتب الستة ، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أحمد الذهبي الدمشقي (ت/ 748هـ) ، { الطبعة : الأولى } 1413هـ – 1992م ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علوم القرآن ، ج المملكة العربية السعودية .

44 -الكامل في ضعفاء الرجال ، لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله ابن محمد الجرجاني (ت/365هـ) ، تحقيق : يحيى مختار غزاوي ، { الطبعة : الثالثة } 1409هـ 1988م ، دار الفكر ، بيروت – لبنان .

45 -الكفاية في علم الرواية ، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، تحقيق : أبو عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، المكتبة العلمية – المدينة المنورة .

46 -لسان الميزان ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت/ 852هـ) { الطبعة : الثالثة } 1406هـ – 1986م ، دائرة المعارف النظامية – الهند ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت – لبنان .

47 -مباحث في علم الجرح والتعديل – تأليف قاسم علي سعد – { الطبعة : الأولى } (1408هـ – 1988م) دار البشائر الإسلامية – بيروت .

48 -مسند أحمد ، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت/241هـ) ، مؤسسة قرطبة – مصر .

49 -مشاهير علماء الأمصار ، لأبي حاتم ، محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (ت/354هـ) ، تحقيق : م/ فلايشهمر ، 1959م ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

50 -مصطلح الحديث ، لابن عثيمين ، { ط : 2 } ، 1406هـ – 1986م ، دار طيبة – الرياض .

51 -مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة – تأليف الدكتور جمال اسطيري { ط : الأولى } ك (1425هـ – 2005م) دار أضواء السلف – الرياض .

52 -المصنف ، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، ومعه كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي ، رواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، { الطبعة : الثانية } 1403هـ – 1983م ، المكتب الاسلامي .

53 -المعرفة والتاريخ ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ، تحقيق : خليل المنصور ، 1419هـ – 1999م ، دار الكتب العلمية – بيروت .

54 -المغني في الضعفاء ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت/748هـ) ، تحقيق : نور الدين عتر

55 -من تكلم فيه ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت/ 748هـ) ، تحقيق : محمد شكور أمرير الميادينى ، { الطبعة : الأولى } 1406هـ ، مكتبة المنار – الزرقاء .

56 -منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث ، د/ بشير علي عمر ، { ط : 1 } ، (1425هـ – 2005م) ، وقف السلام الخيري – الرياض .
57 -منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال د/ أبو بكر بن الطيب كافي ، إشراف د/ محمد عبد النبي ، تقديم د/ حمزة عبد الله المليباري { ط : الأولى } ت – 1426هـ – 2005م دار ابن حزم بيروت – لبنان .
58 -ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت/ 748هـ) ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، { الطبعة : الأولى } 1995م ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
59 -الوهم في روايات مختلفي الامصار ، تأليف – د . عبد الكريم الوريكات { ط : الأولى } (1420هـ – 2000م) مكتبة أضواء السلف – الرياض .